

قرار

بتاريخ 1 مارس 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع222دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة " في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بـ

من جهة

المدعى عليها: شركة " في شخص ممثلها القانوني المعين مقرها الاجتماعي بـ

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراء التوافق عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أ" ، بتاريخ 09 فيفري 2016 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية التي يقترضها القانون إزاء عرض "offre 28" وبسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به الى حين البت في أصل النزاع.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد343دد الموجهة الى شركة "ب" بتاريخ 11 فيفري 2016 لإبداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أ" ، على مطلب التدابير الوقائية ضمن مراسلتها عد304دد الواردة على الهيئة بتاريخ 16 فيفري 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "ب" تقدمت بتاريخ 09 فيفري 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عد290دد تطلبت بموجبها من تولى شركة "أ" تسويق العرض الترويجي "offre28" الذي يخول للمشاركين فيه من التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في 900%رصيد اضافي عن كل عملية شحن بداية من 5 دينارات و 400%رصيد اضافي عن كل عملية شحن تقل عن 5 دينارات بالإضافة الى العديد من الامتيازات الأخرى، منتهية الى طلب قول ما يقترضه القانون في طريقة ترويج المدعى عليها للعرض المتظلم منه كالوقوف على اصرار المدعى عليها على هذه الممارسات وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع التنصيص على النفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "ب" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من اقدم خصيمتها تسويق العرض الترويجي "offre 28" الذي يمكن المشاركين فيه من التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في 900%رصيد اضافي عن كل عملية شحن بداية من 5 دينارات و 400%رصيد اضافي عن كل عملية شحن تقل عن 5 دينارات بالإضافة الى العديد من الامتيازات الأخرى، مشيرة الى أن خصيمتها على فرض حصولها على موافقة الهيئة على ترويج العرض المذكور فإن الوسائط الاشهارية التي اعتمدها لتسويقه تفيد عدم التزامها بقرارات الهيئة باعتبار أن طريقة الاشهار غير مشروعة ومخالفة للتراتب الجاري بها العمل الأمر الذي يكيّف حسب فقه قضاء الهيئة المستقر بانتهاك لقواعد المنافسة و مساس بمصالح المشغلين مما يترتب للعارضة أضرارا يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج هذا العرض على حالته تلك، طالبة التعهد الفوري طبق الفصل 73 من مجلة الاتصالات والقضاء بسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة بالعرض التجاري المتظلم منه "offre 28" الى حين البت في أصل النزاع.



وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة تحت عدد 1990 محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 8 فيفري 2016 تضمن معاينة للعرض الترويجي "offre 28" المسوق من طرف ، وذلك بالصفحة الأخيرة بصحيفة الشروق الصادرة بتاريخ 23 جانفي 2016 والصفحة الأخيرة بصحيفة المجهر الصادرة بتاريخ 29 جانفي 2016.

وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها بحصولها على موافقة الهيئة في خصوص العرض موضوع التظلم وذلك بموجب القرار عدد 22 المؤرخ في 22 جانفي 2016 نافية خرقها لقواعد الاشهار المتعلقة بالعروض التجارية ومؤكدة تضمن المعلقات الاشهارية للعرض موضوع الدعوى لجميع مكونات العرض ومزاياه بشكل يجعل الحريف ملما بجميع جوانبه وانتهت الى طلب التصريح برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون إزاء عرض "ا" ، "offre 28" وبسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به.

وحيث ثبت من ملف الدعوى ومن الوثائق المحتج بها أن شركة "ا" قد أقدمت فعلا على تسويق العرض التجاري موضوع النزاع.

وحيث اتضح بعد الرجوع الى دائرة المناقصة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن "ا" كانت قد تقدمت وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 (أ) من الأمر عدد 3026 عدد المشار اليه أعلاه بمطلب قصد السماح لها بترويج عرض تجاري يخول لمشتركيها في الهاتف الجوال الانتفاع بعرض يمكنهم من 400% بالنسبة لمبالغ الشحن أقل من 5 دینارات و 900% بالنسبة لمبالغ الشحن التي تساوي أو تفوق 5 دینارات وذلك بواسطة تعريفه تقدر بـ 280 مليما للدقيقة في اتجاه كل الشبكات.

وحيث وبعد دراسة مشروع العرض في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعروض التجارية للمشغلين منحت الهيئة بموجب قرارها عدد 22 المؤرخ في 22 جانفي 2016 موافقتها على تسويق العرض الترويجي موضوع النزاع شرط احترام مبادئ الشفافية والوضوح في المعلقات الاشهارية والالتزام بتسويق العرض حسب الخصائص الموافق عليها.

وحيث ثبت من محضر المعاينة المحتج به والمضمن فيه النص الاشهاري للعرض المتظلم منه المدون بصحيفة الشروق الصادرة بتاريخ 23 جانفي 2016 و بصحيفة المجهر الصادرة بتاريخ 29 جانفي 2016 أن الشركة المطلوبة خالفت قرار الموافقة على العرض المذكور من خلال التصييص أن تعريفه الدقيقة تساوي 28 مليما ابتداء من 5 دینارات شحن أو أكثر صالحة نحو كل المشغلين والحال أن تلك التعريفه لم ترد ضمن الخصائص التعريفية المصادق عليها من طرف الهيئة فضلا على أن هذه التعريفه غير صحيحة ولا تتحقق إلا عند استهلاك كامل الرصيد خلال أجل صلوحيته.

وحيث وبصرف النظر عما يمكن أن تثيره هذه الممارسة من خرق للقانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ فى 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك وخاصة أحكام الفصل 13 منه، فإن طريقة ترويج وإشهار المدعى عليها للعرض المتظلم منه تتطوي على خرق لقرار الهيئة عدد 22 المتعلق بالموافقة على العرض من خلال تعمد الشركة المطلوبة إشهار خصائص تعريفية للعرض غير تلك التي تم المصادقة عليها.

وحيث أن في تعمد ' ن اتباع هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة للتراتبية في ترويج العرض المتظلم انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يرتب للعارضة أضرارا يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حالته تلك.

وحيث يستخلص مما سبق، أن مطلب ' الرامي إلى إيقاف ترويج العرض موضوع الدعوى إلى حين البت في الأصل، كان مبررا وحريرا بالقبول .

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة " ، بإيقاف العرض التجاري المسمى "28 offre" وسحب جميع معلقاته الإشهارية.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

